

تكون رسالة او مقطعة وشرط حملها على السماع  
ثبوت المعاصرة الامن المدلس فانها ليس محمولة  
على السماع وقيل بشرط في حمل معضنة المعاصرة  
على السماع ثبوت لقائها اي اليقين والراوي عنه  
ولو مرة واحدة ليحصل الامن باي معضنة عن  
كدر من المرسل الخفي وهو المختار تبعاً لعلب الله  
بني والبخاري وغيرهما من النقاد واطلقوا المثل  
فهمة في الاجازة المتلفظ بها تجوزاً وكذا تجوز  
زواني الخاتبة في الاجازة المكتوب بها وهو موجود  
في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم  
نزلوا انما يلقونها فيما كتب به الشيخ من اكدت الي  
الطلب سواء اذن له في روايته ام لا سيما انما كتب  
اليه بالاجازة فقصه واشترطوا في صحة الرواية  
بالمناولة اقتراضاً بالاذن بالرواية وهي اذا  
حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة كما فيها  
من التعميم والتشخيص وصورتها ان يدعى  
الشيخ

الشيخ اصله او ما قام مقامه الي لطلب او يخبر  
الطالب الاصل للشيخ ويقول له في صورتين هذا  
روايته عن فلان فاروه عني وشرطه ايضا ان  
يكنه منه اما بالتعليك واما بالعارية لينقل  
منه ويقابل عليه والا ان ناوله واستردني  
احال فلا يبين لها زيادة مزينة على الاجازة  
وهي ان يجرب الشيخ برواية كتاب معين ويعين له  
كيفية روايته له وازاحلة المناولة عن الاذن  
لم يعتبر بها الجمهور وجنح من اعتبرها الي ان تناول  
لته اياه تقوم مقام ارساله اليه بالكتاب من  
بلد الي بلد وقد ذهب الي صحة الرواية بالمخاتبة  
المجردة جماعة من الائمة ولولم يقتدوا بذلك  
بالاذن بالرواية لانهم كفوا في ذلك بالقر  
ولم يظروا في فرق قوي بين مناولة الشيخ الكتاب  
من يده للطالب وبين ارساله اليه بالكتاب من  
موضع الي آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا  
اشترطوا الاذن في لوجادة وهي ان يوجد خط

اي فيسئله  
في شيخ منه وانا  
وله اياه وبقول  
له الشيخ

في شيخ  
لم يقبلها محمد  
الجمهور

نية  
ب